هذا قد بحث بعضهم في سماع أبي بكرة عن الحسن لأن بعض المحدثين أنكره والصحيح أنه سمع ولكن المثبت مقدم على النافي

ومنها حنين الجذع الذي كان يخطب عليه رواه البخاري وغيره وقال التاج السبكي إنه متواتر كانشقاق القمر روي عن نحو عشرين صحابياً من طرق صحيحة وتفصيل الوقائع التي كانت فيها هذه الآيات يطول فليطلب من مواضعه . ومنها إبراء كثير من الملهات والأمراض باللمس او التفل . ولو أردنا أن نذكر طعن المحدثين في بعض أسانيد المعجزات التي لم تصح — كقول ابن كثير في حديث إحياء البنت الميتة" انه منكر جداً وقول ابن الجوزي في حديث نطق الحمار انه موضوع وقول المزني في حديث نطق الضب لايصح اسناداً ولا متناً الخ — لكانت عبرة للموافق والمخالف في تحري المسلمين وتثبتهم في نقل معجزات نبيهم فليأتنا المخالفون بضبط كهذا الضبط وأسانيد كهذه الاسانيد فيما يروون عن رسلهم وعقدسيهم ثم ليتبجحوا على علمنا بعجائبهم وغرائبهم . وفرق اكبر من هذا بيننا وبينهم وهو انهم اذا عجزوا عن اثبات عجائبهم لايبقى لهم شيء ونحن عندنا آيات الله الكبرى — القرآن والعلم الأعلى من الأمي وما يتبع ذلك وبهذا القدر كفاية

القسم العمومي

﴿ الدولة العلية وماليتها ﴾

(بقلم المؤرخ العثماني صاحب التوقيع الرمزي)

إن بالمال قوام الدول وعزها وقد كثر الكلام في إصلاح الدولة العلية ما كان عنه ومايجب ان يكون وأكثر المتكلمين في ذلك على جهل بحقيقة الحال فرأينا ان نكتب في مالية الدولة وأحوالها كتاباً نستقي مسائله من الموارد الرسمية

لا يظن ظان ان الخلل في مالية الدولة حديث بل هو قديم يصعد تاريخه الى اواسط حكم السلطان عبد العزيز واتعازاد في الأدوار الأخيرة الإسراف والترف من جهة وسوء سلوك المستخدمين تحصيل الاموال من جهة أخرى فسرى داء الخلل في سائر فروع الحكومة حتى استعصى الداء وعزّ الدواء وأضحت الخزينة العثمانية يضرب بها المثل في الإفلاس، وصارت تؤخر دفع رواتب المستخدمين أشهرا متصلة فكان لذلك ضرر عظيم حتى على سياسة السلطنة اذ لو كانت الحكومة تدفع رواتب المستخدمين في أوقاتها كباقي

الحكومات المنظمة لما كان الظلم وصل الى هذا الحد ولما كان ظهر هذا التألم العام والشكوى من الحكومة وأعمالها ولما كان للاجانب منفذ للتداخل في شؤون الدولة الداخلية . وماليتهم يتداخلون لمصلحة جميع رعايا الدولة بدون تفريق بين الملل والاجناس . انما يتداخلون انتصاراً لفئة دون أخرى . فاذا كان المستخدم لا يقبض راتبه في السنة سوى شهرين أو ثلاثة شهور فلا بد ان يظلم العباد لسلب أموالهم حتى يسد رمقه ورمق عياله وأولاده . على ان أكثر صغار المستخدمين في الحكومة العثمانية هم من أفقر الناس لا يملكون شروى نقير سوى الراتب الرسمي الذي تجمده قليلا جداً بالنسبة الى الوظيفة .

وكثيراً ما نسمع بأن الحكومة ألفت لجنة لايجاد طريقة تعطى بها الرواتب لأربابها وبعد ان تعقد تلك اللجنة بضع جلسات وتنشر بعض شذرات عن أعمالها في الجرائد يختفي أثرها ولا نعود نسمع لها ذكراً حتى تنقضي شهور فتزف الجرائد حينئذ الينا بشرى تأليف لجنة أخرى بناء على إرادة سنية ولم نر حتى الآن نتيجة لتلك اللجان الكثيرة العدد .

تقسم دواوين الحكومة من حيث دفع الرواتب في عاصمة الدولة الى ثلاثة أقسام قسم تعطى رواتب مستخدميه كل شهر بصورة منتظمة مثل نظارة البوستة والتلغراف وأمانة الرسومات (الجمارك) وما يتبعها من الفروع ونظارة الدفتر الخاقاني وصندوق الدين العثماني والبنك الزراعي ولهذا السبب يتهافت طلاب الاستخدام على الدواوين المذكورة تهافت الجياع على القصاع .

وقسم يقبض ثمانية أو تسعة شهور في السنة ومن هذا القسم وزارة المعارف ووزارة العدلية « الحقانية » وامانة الشهر « مشيخة المدينة » .

والقسم الثالث لا يقبض الا أربعة شهور أو أقل مثل وزارة المالية والخارجية والداخلية ويستثنى من هذه مصلحة النفوس ذات الربع لأنها تدخل في القسم الاول . وشورى الدولة ونظارة الضبطية ومستخدمي المابين الهمايوني ووزارتي البحرية والحربية وهذه الاخيرة هي أسوأ حالا من جميع الوزارات لكثرة المطالب عليها واتساع نفقاتها وكثرة عدد الضباط النظام .

أما حالة المالية في الولايات فهي أسوأ منها بالعاصمة لأن الولاة يضطرون الى امتثال الأوامر التي تصدر دائما من الاستانة قاضية بارسال كل ما يجمع عندهم من الدراهم قليلا كان أو كثيراً الى الاستانة واذا لم يتمكن الوالي من سرعة الامتثال يأتيه التوبيخ

وراء التوبيخ حتى يعزل من وظيفته شر عزلة . فلذا ترى الولاة يتسابقون الى إرسال الدراهم الى العاصمة ولا يبقون عندهم لدفع الرواتب أو للمشروعات المفيدة شيئاً

وقد كانت الحكومة في السنين الأخيرة اتخذت طريقة زعمت أنها ترضي الناس فما كان منها أتساع دائرة الخلل اتساعاً عظيماً واشتداد الأزمة المالية وهذه الطريقة هي إرضاء كل من يشكو أو يتألم من شيء أو ينتسب الى أحد العظماء بوظيفة عضو في إحدى المجالس أو بإعطائه راتباً كبيراً يقبضه وهو جالس في منزله والإنعام بالرتب ذات الرواتب الكبيرة جزافاً بدون تفريق بين المستحق وغير المستحق . والجدول الآتي المستخرج من سجلات الحكومة السنية لرسمية لسنة ١٢١٨ هجرية يظهر صدق ما نقول .

﴿ شورى الدولة ﴾

هذا المجلس ينقسم الى ثلاثة فروع : الأول دائرة المكية والثاني دائرة التنظيمات والثالث دائرة المحاكمات .

ودائرة المحاكمات هذه تنقسم الى محاكم ابتدائية واستئنافية ويحاكم فيهما أكابر المستخدمين الذين يرتكبون ما يخط بقدر وظيفتهم أو يخل بمواد القانون

وكان الأعضاء في مجالس شورى الدولة الثلاثة قبلاً لا يتجاوزون الاربعين اما الآن فإن عددهم يزيد على مئة وخمسين بينهم ٧ برتبة وزير و ٢٥ برتبة بالا وواحد برتبة صدر روم ايلي وواحد برتبة صدر أناطولي و ٢٠ برتبة أولى من الصنف الأول و ١٢ برتبة روم ايلي بكلربكي و ٢٠ برتبة أولى من الصنف الثاني والباقون من أصحاب رتبة التمايز فما دونها . ولا يخفى أن عضو شورى الدولة الذي هو أعظم مجالس الدولة الحائز لرتبة وزير أو بالا أو روم ايلي بكلربكي لا يمكن أن يكون راتبه أقل من مائة وخمسين جنيهاً في الشهر وليس بين أعضاء هذا المجلس من يقبض أقل من عشرين جنيهاً في الشهر فاذا فرضنا لكل عضو في المجلس ، ومنهم أصحاب الرتب السامية وهم الاكثرون » ٤٠ جنيها شهريا يكون المجموع ٦٠٠٠ جنيه . هذا أقل ما يمكن تصوره للاعضاء ويزيد عليه رواتب المستخدمين من الرؤساء والكتاب وغيرهم

(وزارة المعارف)

يوجد في وزارة المعارف مجلسان يقال لأحدهما مجلس المعارف والآخر يسمى « أنجمن تفتيش » وكان هذا قبل أن تعطى الوظائف جزافاً يتألف من بضعة أعضاء مقتدرين ذوي اهلية واستعداد لإدارة معارف السلطنة بخلاف ما نرى عليه

أعضاءهما الآن ولا نخوض غمار هذا الباب لأنه ليس من خصائص رسالتنا هذه وربما عدنا اليه في رسالة أخرى .

أعضاء المجلسين اليوم هم خمسة وستون ماعدا الرؤساء وكتبة أقلامهما وراتب كل منهم لايقل عن ١٥ ج ولا يزيد عن ٥٠ ج في الشهر فاذا فرضنا لكل منهم ١٠ جنيهات يكون المجموع ٦٥٠ ج شهريا . ولا يدخل في هذا الحساب رواتب الكتبة والرؤساء

والمدارس التابعة لوزارة المعارف كثيرة جداً وأغلبها مجانية وهذا هو سبب الإقبال عليها . ويوجد في الاستانة وحدها ٤٢ مدرسة تتبع الوزارة المذكورة منها ست عالية وهي المكتب الملكي ومكتب الحقوق ومكتب الطب الملكي ودار الشفقة ودار المعلمين ومدرسة الفنون الجميلة وخمس تجهيزية واحدة منهن خاصة بالتجارة . وللبنات ثلاث عشرة مدرسة واحدة منها عالية وهي مدرسة المعلمات وثلاث للصنائع وتسع ابتدائية

أما مدرسة الصنائع المذكور فإنها تتبع ديوان الأشغال كما ان كثيراً من المدارس عالية وتجهيزية وابتدائية تتبع ديوان المعارف العسكري التابع لوزارة الحرب وسيجيء بيانه في الكلام على الوزارة المذكورة . ولهذه الوزارة في أغلب عواصم الولايات وبعض حواضر الألوية « اللواء في الولايات كالمديرية في مصر » مدرسة تجهيزية ـ ماعدا بعض الولايات الأسيوية ـ ومدارس ابتدائية وأما مراكز القضاء فقلما يوجد فيها مدارس

والتعليم في المملكة العثمانية إجباري قانوناً لا عملا وكل من لا يعلم ابنه أو بنته يعاقب حسب المادة الواردة في نظام المدارس فيجب والحالة هذه على الدولة ان تعتني اعتناء تاماً بإدارة هذه المدارس المهمل أمرها وتختار لها أساتذة مقتدرين ذوي كفاءة تامة وتحور برو جراماتها وتجعلها على أساس متين كمدارس أوربا مع العناية بالعلوم الدينية والعقائد وتنفذ أحكام القانون القاضي باجبار الناس على تعليم أولادهم وتنشيء مدارس ابتدائية في كل مركز قضاء ومدارس تجهيزية في حواضر الالوية وتكثر من مدارس الصنائع والتجارة في عواصم الولايات ولا بأس من فرض مبلغ جزئي على كل تلميذ نظير أجرة التعليم ليساعد على نفقات المعارف .

ولهذه الوزارة حصة معلومة من أعشار الدولة قدرها اثنان في المئة غير ايراداتها الخاصة بها . فلو انفقت هذه الاموال في الوجوه الموضوعة لها لعادت على الامة بالنفع العظيم (لها بقية)

(العثماني)

« م . ق »